

Free Consultant

free-consultant.com



ورقة بحثية اقتصادية

## الضرائب وأثر الفراشة

كيف تُخلق ضريبة المبيعات حلقتها: من القدرة الشرائية إلى ضريبة الشركات إلى البطالة

دراسة تحليلية مقارنة للأردن ومصر خلال الفترة 2019-2025، تقيس عبء ضريبة المبيعات على دخل الأسرة، ثم تنتبّع أثره المرتد على إيرادات ضريبة الشركات وسوق العمل

إعداد: أحمد أبو منيع — CIA, FMVA, CBCA, CFM, CRCM

الإصدار 1.0 | أغسطس 2026

## نبذة عن الورقة

يُستعمل تعبير «أثر الفراشة» في نظرية الأنظمة الديناميكية للدلالة على أن تغييراً صغيراً في شرط ابتدائي قد يُنتج، عبر سلسلة من التفاعلات المتتالية، اختلافاً كبيراً في حالة النظام لاحقاً. وتستعير هذه الورقة المفهوم لا بوصفه استعارة أدبية، بل بوصفه وصفاً دقيقاً لما يحدث حين تُعدّل نقطة مئوية واحدة في معدل ضريبة المبيعات: فالأثر لا يقف عند إيصال الشراء، بل ينتقل إلى الكمية المستهلكة، ومنها إلى إيرادات الشركة، ومنها إلى وعائها الربحي وضريبتها، ومنها إلى قرار التوظيف، ثم يعود إلى نقطة البداية بوصفه دخلاً مفقوداً يقلّص الوعاء الضريبي نفسه.

السؤال الذي تجيب عنه الورقة ليس «هل الضريبة سيئة؟» — فهذا سؤال غير مهني — بل: ما مقدار العبء الفعلي الذي تحمّله ضريبة المبيعات لدخل الأسرة حين يُنفق كاملاً؟ وما حجم الارتداد الذي يعود على الخزينة عبر ضريبة الشركات؟ وتحت أي شروط تتحول الحلقة من مُخدّعة للحصيلة إلى عاكسة لها؟

اختيرت الأردن ومصر لأنهما يقدمان تبايناً منهجياً مفيداً: اقتصاد ذو سعر صرف مثبتّ وتضخم منخفض ومعدل ضريبة مبيعات مرتفع نسبياً (16%)، مقابل اقتصاد شهد تعويمات متتالية وتضخماً من رقمين ومعدل ضريبة قيمة مضافة أدنى (14%) مع اقتصاد غير منظم واسع. وهذا التباين يسمح بعزل ما هو أثر ضريبي عما هو أثر نقدي أو صرفي — وهي التفرقة التي تُهمَل غالباً في النقاش العام.

### ملاحظة مهنية — تصنيف العبارات داخل هذه الورقة

تُميِّز الورقة بين خمسة مستويات: الحقيقة المسندة إلى مصدر قابل للتحقق، والتحليل المبني عليها، والاستنتاج الذي تُظهر الورقة أساسه، والافتراض المُعلن بوصفه افتراضاً، والقيد المنهجي الذي يُصرّح به قبل أن يُثيره القارئ. كل رقم في نموذج القسمين السادس والسابع مشتق من معادلة معروضة صراحة، بحيث يستطيع القارئ إعادة الحساب بمُدخلاته هو. والغرض من ذلك أن تكون الورقة أداة قابلة للاختبار، لا موقفاً يُطلب التسليم به.

## المحتويات

|    |                                                                                  |
|----|----------------------------------------------------------------------------------|
| 2  | نُبذة عن الورقة .....                                                            |
| 3  | المحتويات .....                                                                  |
| 5  | أولاً: الملخص التنفيذي .....                                                     |
| 5  | ثانياً: الإطار المفاهيمي: أثر الفراشة في النظم الضريبية .....                    |
| 5  | 1-2 لماذا «الفراشة» وليست «الأثر الجانبي»؟ .....                                 |
| 5  | 2-2 مسار الأثر في خمس محطات .....                                                |
| 6  | 3-2 موقع الورقة من الأدبيات .....                                                |
| 6  | ثالثاً: المنهجية والفرضيات وحدود الدراسة .....                                   |
| 6  | 1-3 نطاق الدراسة .....                                                           |
| 6  | 2-3 الفرضيات المُعلَّنة .....                                                    |
| 6  | 3-3 المصادر ومعالجة البيانات .....                                               |
| 7  | رابعاً: المشهد الاقتصادي الكلي في الأردن ومصر 2019-2025 .....                    |
| 7  | 1-4 الأردن: استقرار سعري وركود في الدخل الحقيقي .....                            |
| 8  | 2-4 مصر: قفزة اسمية كبيرة وتآكل خارجي .....                                      |
| 8  | 3-4 فجوة التضخم بين الاقتصاديين .....                                            |
| 9  | خامساً: بنية الضرائب غير المباشرة في البلدين .....                               |
| 9  | 1-5 الأردن: ضريبة المبيعات العامة .....                                          |
| 9  | 2-5 مصر: ضريبة القيمة المضافة .....                                              |
| 9  | 3-5 المعدل المعلن مقابل العبء الفعلي .....                                       |
| 10 | سادساً: النموذج الحسابي: عبء ضريبة المبيعات على دخل الأسرة .....                 |
| 10 | 1-6 صياغة النموذج .....                                                          |
| 10 | 2-6 تطبيق النموذج على سنة 2025 .....                                             |
| 11 | 3-6 القوة الشرائية عبر الزمن .....                                               |
| 12 | سابعاً: الحلقة المغلقة: من الإنفاق إلى ضريبة الشركات إلى البطالة .....           |
| 12 | 1-7 النتيجة الأولى: زيادة الضريبة تنتقص من إيرادات الشركات بمقدارها بالضبط ..... |
| 12 | 2-7 من الإيراد إلى الربح: أثر الرفع التشغيلي .....                               |
| 12 | 3-7 السيناريو الكمي: رفع المعدل الأردني .....                                    |
| 13 | 4-7 المحطة الأخيرة: التوظيف .....                                                |
| 13 | 5-7 الشرط الرياضي لانقلاب الحلقة .....                                           |
| 14 | ثامناً: ما تؤكدُه البيانات وما لا تؤكدُه .....                                   |
| 14 | 1-8 ما تؤكدُه .....                                                              |
| 14 | 2-8 ما لا تؤكدُه — ويجب ألا يُنسب إليها .....                                    |
| 14 | 3-8 فجوة القياس في الحالة المصرية .....                                          |
| 14 | تاسعاً: تحليل الحساسية والسيناريوهات .....                                       |
| 14 | 1-9 حساسية العبء لحصة الإنفاق الخاضع .....                                       |
| 15 | 2-9 حساسية الارتداد لهامش المساهمة .....                                         |
| 15 | 3-9 سيناريو نزوح الوعاء إلى القطاع غير المنظم .....                              |
| 15 | عاشراً: التوصيات في السياسة الضريبية .....                                       |
| 15 | 1-10 على مستوى تصميم السياسة .....                                               |

|      |                                                |    |
|------|------------------------------------------------|----|
| 10-2 | على مستوى قياس الأثر .....                     | 16 |
| 10-3 | على مستوى المنشأة ووظائف الحكومة .....         | 16 |
|      | حادي عشر: الخلاصة .....                        | 16 |
|      | الملحق (أ): قائمة المصطلحات ثنائية اللغة ..... | 17 |
|      | الملحق (ب): المراجع وقائمة المصادر .....       | 18 |
|      | أولاً: المصادر التشريعية .....                 | 18 |
|      | ثانياً: المصادر الإحصائية .....                | 18 |
|      | ثالثاً: الإطار النظري .....                    | 18 |
|      | عن المُعد .....                                | 19 |

## أولاً: الملخص التنفيذي

تخلص الورقة إلى ست نتائج، تتفاوت في قوة إسنادها ويُصرَّح بذلك في موضعه:

1. العبء الفعلي لضريبة المبيعات على دخل الأسرة ليس هو المعدل المعلن. حين يكون السعر شاملاً للضريبة ويُنفَق الدخل بالكامل، فإن نسبة الضريبة إلى الدخل تساوي  $t/(1+t)$ . فالمعدل الأردني 16% يترجم إلى 13.79% من الإنفاق الخاضع، والمعدل المصري 14% إلى 12.28%. وبعد ترجيح ذلك بحصة الإنفاق الخاضع فعلياً، يصبح العبء نحو 8.97% من دخل الأسرة الأردنية و6.75% من دخل الأسرة المصرية.
2. القوة الشرائية في الأردن كانت شبه ثابتة طوال ست سنوات. نما الدخل الاسمي للفرد بنحو 13.9% بين 2019 و2025، بينما ارتفع المستوى العام للأسعار نحو 11.9% — أي أن الفائض الحقيقي التراكمي لم يتجاوز 1.9% على مدى الفترة كاملة. هذه ليست أزمة ضريبية بقدر ما هي حالة ركود في الدخل الحقيقي.
3. في مصر، الأثر الضريبي كان ثانوياً أمام الأثر النقدي والصرفي. تضاعف المستوى العام للأسعار نحو 2.48 مرة بين 2019 و2025، وفقد نصيب الفرد بالدولار نحو 16.8% من قيمته بين ذروة 2022 وقاع 2024. ومعدل ضريبة القيمة المضافة لم يتغير في الفترة كلها. لذلك فإن نسب أي تدهور في القوة الشرائية المصرية إلى الضريبة يكون خطأ في التشخيص.
4. الحلقة المغلقة قائمة رياضياً، لكنها — عند المرونات المعقولة — تُخمد الحصلة ولا تعكسها. في سيناريو رفع ضريبة المبيعات الأردنية من 16% إلى 18%، يبلغ المكسب الساكن نحو 160 ديناراً سنوياً لكل أسرة، بينما يبتلع الارتداد عبر ضريبة الشركات نحو 11.2 ديناراً منه — أي أن الحلقة تلغي نحو 7% من المكسب في الجولة الأولى، لا كامله.
5. شرط انقلاب الحلقة قابل للاشتقاق بدقة. تتقلب الحصلة إلى السالب حين تتجاوز المرونة نصف اللوغاريتمية للوعاء الضريبي  $1/[t(1+t)]$  — أي حين يتقلص الوعاء بأكثر من 5.39% مقابل كل نقطة مئوية تُضاف في الأردن، وبأكثر من 6.27% في مصر. وهذا حد مرتفع لا يُبلَّغ في اقتصاد منظم، لكنه يصبح قريب المنال حيث يتسع القطاع غير المنظم لأن الوعاء لا يتقلص فحسب بل ينزح.
6. الضرر الحقيقي يظهر في مكان آخر غير خانة الإيرادات. الأثر الأشد ليس انخفاض الحصلة النقدية — فهي غالباً ترتفع — بل تغير تركيبة الطلب، وتآكل الرفاه، وانتقال النشاط إلى خارج الوعاء، والضغط على التوظيف في المنشآت ذات هوامش المساهمة المنخفضة. ومن يقيس نجاح السياسة الضريبية بالحصلة وحدها سيرى نجاحاً حيث توجد كلفة.

### وزن الدليل — خلاصة موقف الورقة

المثبت حسابياً: معادلة العبء الفعلي، وشرط انقلاب الحصلة، وحجم الارتداد عند مرونة معلنة. هذه نتائج رياضية يمكن للقرّاء إعادة اشتقاقها. المسند إلى بيانات منشورة: مسارات الدخل والتضخم وسعر الصرف والبطالة في البلدين، ومعدلات الضريبة السارية. المرجح تحليلياً: أن الأثر التشغيلي على التوظيف أكبر من أثره على الحصلة، وأن الفارق بين البلدين في حجم الحلقة يعود أساساً إلى اتساع القطاع غير المنظم لا إلى فارق المعدل.

## ثانياً: الإطار المفاهيمي: أثر الفراشة في النظم الضريبية

### 1-2 لماذا «الفراشة» وليست «الأثر الجانبي»؟

الفارق جوهري. الأثر الجانبي انحراف يقع مرة واحدة ثم ينتهي. أما أثر الفراشة فيصنف نظاماً فيه حلقة تغذية راجعة: مخرَج المرحلة الأخيرة يعود مُدخلًا للمرحلة الأولى، فيتضاعف الأثر أو يخمد بحسب معامل الحلقة. والنظام الضريبي كذلك بالضبط، لأن الوعاء الذي تُفرض عليه الضريبة هو نفسه الدخل الذي تُنقصه.

ولهذا فإن تقدير أثر أي تعديل ضريبي بالضرب المباشر — معدل جديد في وعاء قديم — خطأ بنيوي لا خطأ في الدقة. فهو يفترض ثبات الوعاء بينما التعديل نفسه هو ما يحركه. وقد سُمي هذا في أدبيات المالية العامة «التقدير الساكن» مقابل «التقدير الديناميكي»، وهو الفارق الذي تدور عليه هذه الورقة.

### 2-2 مسار الأثر في خمس محطات

1. المحطة الأولى — السعر: ترفع الضريبة السعر النهائي بنسبة تعتمد على انتقال العبء (tax incidence). وحين يكون الطلب غير مرّن نسبياً — كما في السلع المعيشية — يتحمل المستهلك الجزء الأكبر، وحين يكون مرّناً يتحمل المنتج جزءاً أكبر عبر ضغط هامشه.
2. المحطة الثانية — الكمية: بافتراض إنفاق الدخل بالكامل، فإن ارتفاع السعر لا يخفّض الإنفاق الاسمي بل يخفّض الكمية الحقيقية المشتراة. وهذه نقطة يُخطئ فيها كثير من التحليل: المبيعات بالقيمة قد تبدو ثابتة أو مرتفعة بينما المبيعات بالكمية تتراجع.

3. المحطة الثالثة — إيراد الشركة: الإيراد المحاسبي للشركة هو القيمة الصافية من الضريبة. فحين يثبت الإنفاق الاسمي وترتفع  $t$ ، ينخفض إيراد الشركة بمقدار الزيادة الضريبية نفسها تمامًا — وهي نتيجة تثبت حسابيًا في القسم السابع.
4. المحطة الرابعة — الربح والضريبة عليه: أثر انخفاض الإيراد على الربح ليس تناسبيًا بل مُضخَّمًا بالرفع التشغيلي (operating leverage). فالتكاليف الثابتة لا تنخفض مع المبيعات، ولذلك ينخفض الربح بنسبة هامش المساهمة لا بنسبة صافي الهامش. ومن هنا يأتي أثر ارتدادي على ضريبة الشركات أكبر مما يوحي به صافي الربح.
5. المحطة الخامسة — التوظيف والعودة إلى البداية: عند ضغط الهامش تلجأ المنشأة إلى خفض التكاليف، والعمالة أول بند مرن. والأجور المفقودة دخل مفقود، والدخل المفقود إنفاق مفقود، والإنفاق المفقود وعاء ضريبي مفقود — وبذلك تُغلق الحلقة.

## 3-2 موقع الورقة من الأدبيات

لا تدعي الورقة اكتشاف هذه العلاقة. فمنحنى لافر (Laffer) يصف الشكل العام للعلاقة بين المعدل والحصيلة، ونظرية رامزي (Ramsey) في الضرائب المثلى تربط المعدل الأمثل عكسيًا بمرونة الطلب، وأدبيات مرونة الدخل الخاضع للضريبة (Elasticity of Taxable Income) تقيس استجابة الوعاء للمعدل، وأدبيات انتقال العبء تحدد من يدفع فعليًا. ما تضيفه الورقة هو تطبيق هذا الجهاز على حالتين محددين ببيانات معلنة، وبمعادلات مكشوفة يمكن للقرّاء إعادة تشغيلها.

### نقطة رقابية — تنبيه ضد الاستخدام السياسي للنموذج

إثبات وجود حلقة ارتداد لا يعني أن كل خفض ضريبي يمول نفسه، ولا أن كل رفع ضريبي يُفقر الخزينة. هذان استنتاجان لا يسندهما النموذج ولا البيانات. ما يسند النموذج أن الحصيلة الفعلية أقل من التقدير الساكن دائمًا، وأن الفارق يتسع كلما ارتفع المعدل واتسع القطاع غير المنظم وانخفض هامش المساهمة. أي أن الخلاف مع التقدير الساكن خلاف في المقدار لا في الاتجاه — إلا عند بلوغ الحد الحرج المشتق في القسم السابع.

## ثالثًا: المنهجية والفرضيات وحدود الدراسة

### 1-3 نطاق الدراسة

- النطاق الجغرافي: المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.
- النطاق الزمني: 2019 حتى 2025، وهي فترة تغطي ما قبل جائحة كورونا وأثرها، وصدمة أسعار الطاقة والغذاء 2022، وموجة التشديد النقدي العالمي، وتعويمات الجنيه المصري المتتالية.
- النطاق الموضوعي: ضريبة المبيعات العامة في الأردن وضريبة القيمة المضافة في مصر، بوصفهما الضريبتين غير المباشرتين الأوسع أثرًا على الاستهلاك النهائي.

### 2-3 الفرضيات المُعلنة

تقوم الورقة على أربع فرضيات صرّح بها طلب البحث نفسه، وتُعامل هنا بوصفها فرضيات معلنة لا وقائع:

1. دخل الأسرة يساوي خمسة أضعاف دخل الفرد. وهذه فرضية معقولة في السياقين: فمتوسط حجم الأسرة في الأردن يدور حول 4.8 فرد، وفي مصر حول 4.2 فرد؛ غير أن الفرضية تفترض ضمناً أن جميع أفراد الأسرة يحققون دخلاً سطوياً، وهو ما لا يتحقق واقعاً بسبب انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل. لذلك ينبغي قراءة «دخل الأسرة» هنا بوصفه وحدة قياس تحليلية موحدة للمقارنة، لا تقديرًا مسحيًا لدخل أسرة فعلية.
2. يُنفق الدخل بالكامل. أي أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي واحدًا والادخار صفر. وهذه الفرضية أقرب إلى الواقع كلما انخفض الدخل، وهي تُبسّط النموذج وتجعله يقيس الحد الأعلى للعبء الضريبي غير المباشر.
3. السعر المعروف للمستهلك شامل للضريبة. وهو الوضع القانوني والعملي في البلدين للبيع بالتجزئة، ومنه تُشتق معادلة العبء  $t/(1+t)$ .
4. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يُستخدم مؤشرًا بديلاً عن «معدل دخل الفرد».

### 3-3 المصادر ومعالجة البيانات

اعتمدت سلسلة نصيب الفرد بالدولار الجاري من قواعد بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثم حُولت إلى العملة المحلية بمتوسط سعر الصرف السنوي: سعر ثابت للدينار الأردني عند 0.709 دينار للدولار بحكم الربط القائم منذ 1995، ومتوسطات سنوية متغيرة للجنيه المصري. أما معدلات التضخم فمن مؤشرات أسعار المستهلك الوطنية، ومعدلات البطالة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

**تحذير — أربعة قيود منهجية يجب أن يعرفها القارئ قبل النتائج**

الأول: نصيب الفرد من الناتج ليس دخلاً متاحاً للأسرة. فهو يشمل أرباحاً محتجزة وإهلاكات ودخلاً للحكومة ولغير المقيمين. لذلك تميل المستويات المطلقة إلى المبالغة، بينما تبقى الاتجاهات والنسب أكثر موثوقية — وعليها يُبنى التحليل.

الثاني: السنة المالية المصرية تبدأ في يوليو وتنتهي في يونيو، بينما التحليل هنا على أساس السنة الميلادية. وقد عولج ذلك بالاعتماد على السلسلة الدولية المُعدة على أساس ميلادي، وهو ما يُدخل هامش خطأ في سنوات التحول الحاد مثل 2024.

الثالث: خصم الدخل الاسمي بمؤشر أسعار المستهلك في مصر يُنتج مؤشراً يوحى بتحسّن حقيقي كبير، وهو ما تناقضه أدلة الأجور الحقيقية والفقر. ومرد ذلك إلى اتساع الفجوة بين مُعامل انكماش الناتج ومؤشر أسعار المستهلك، وإلى تراجع حصة الأجور من الناتج. ويُعالج هذا صراحةً في القسم الثامن بدل تمريره.

الرابع: معدلات البطالة في البلدين محسوبة بتعريفات وطنية مختلفة عن التقديرات النمذجية لمنظمة العمل الدولية، ولا تُقارن مباشرة رقمًا برقم؛ والمقارنة هنا اتجاهية.

**رابعاً: المشهد الاقتصادي الكلي في الأردن ومصر 2019-2025****1-4 الأردن: استقرار سعري وركود في الدخل الحقيقي**

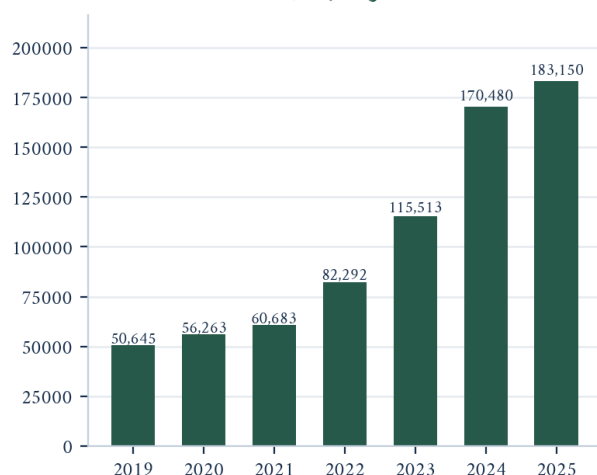
| السنة | نصيب الفرد (دينار) | ما يعادله (دولار) | دخل الأسرة (دينار) | التضخم % | البطالة % |
|-------|--------------------|-------------------|--------------------|----------|-----------|
| 2019  | 2,956              | 4,170             | 14,780             | 0.8      | 19.1      |
| 2020  | 2,852              | 4,022             | 14,260             | 0.3      | 22.7      |
| 2021  | 2,966              | 4,183             | 14,830             | 1.4      | 24.1      |
| 2022  | 3,071              | 4,332             | 15,355             | 4.2      | 22.8      |
| 2023  | 3,159              | 4,456             | 15,795             | 2.1      | 22.0      |
| 2024  | 3,274              | 4,618             | 16,370             | 1.6      | 21.4      |
| 2025  | 3,368              | 4,750             | 16,840             | 1.8      | 21.4      |

الصورة الأردنية صورة استقرار سعري ملحوظ: متوسط تضخم لا يتجاوز 1.7% سنوياً على مدى الفترة، بفضل الربط الثابت للدينار الذي يستورد الاستقرار النقدي من الخارج مقابل التنازل عن استقلال السياسة النقدية. لكن هذا الاستقرار لم يترجم إلى تحسن في القوة الشرائية، لأن الدخل الاسمي نما بمعدل قريب جداً من معدل الأسعار. والنتيجة أن الأسرة الأردنية أنهت ست سنوات وهي عند المستوى نفسه تقريباً من القدرة على الشراء.

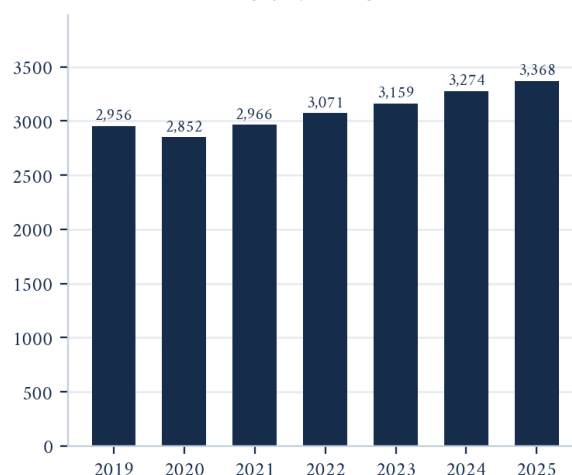
أما البطالة فبقيت في نطاق مرتفع بنسبة يتراوح بين 19% و24%، وبلغت ذروتها في 2021 أثرًا لتداعيات الجائحة، ثم تراجعت تدريجياً دون أن تعود إلى مستويات ما قبل 2020. وهذا المستوى المرتفع مهم لتحليل الحلقة لأنه يعني أن أي ضغط إضافي على التوظيف يقع على سوق عمل مُجهّد أصلاً.

**شكل (1): نصيب الفرد من الدخل بالعملة المحلية، 2019-2025**

مصر — بالجنيه



الأردن — بالدينار



الدخل الاسمي بالعملة المحلية — المقارنة بين البلدين مضللة بالمستوى، دالة بالميل.

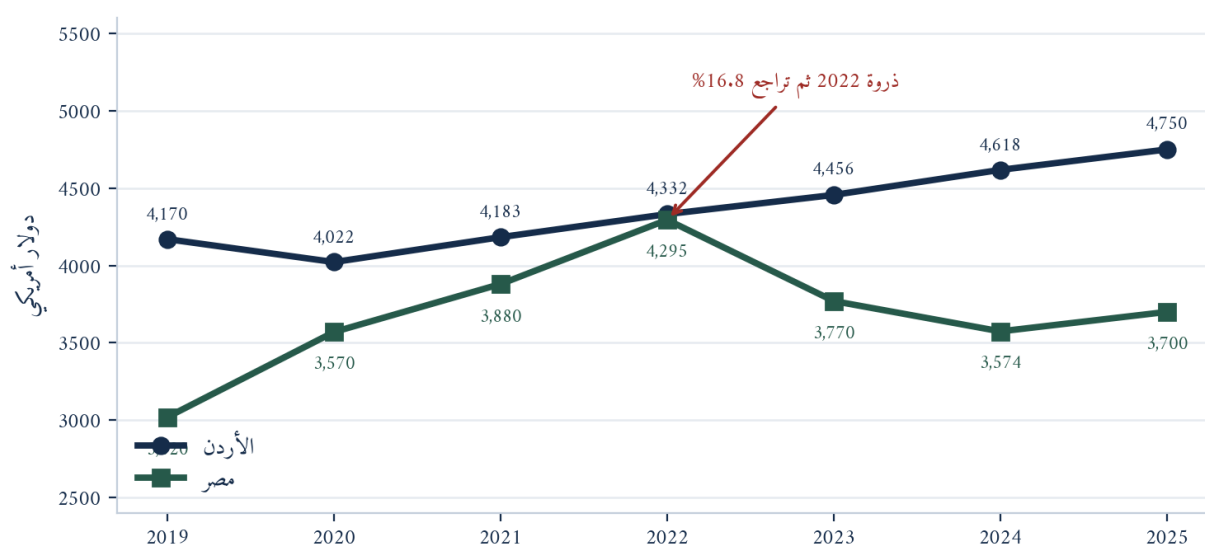
## 2-4 مصر: قفزة اسمية كبيرة وتآكل خارجي

| السنة | نصيب الفرد (جنيه) | متوسط سعر الصرف | ما يعادله (دولار) | التضخم % | البطالة % |
|-------|-------------------|-----------------|-------------------|----------|-----------|
| 2019  | 50,645            | 16.77           | 3,020             | 9.2      | 8.6       |
| 2020  | 56,263            | 15.76           | 3,570             | 5.0      | 7.9       |
| 2021  | 60,683            | 15.64           | 3,880             | 5.2      | 7.4       |
| 2022  | 82,292            | 19.16           | 4,295             | 13.9     | 7.2       |
| 2023  | 115,513           | 30.64           | 3,770             | 33.9     | 7.1       |
| 2024  | 170,480           | 47.70           | 3,574             | 28.3     | 6.7       |
| 2025  | 183,150           | 49.50           | 3,700             | 14.9     | 6.4       |

المشهد المصري معاكس تمامًا في آليته وإن تشابه في نتيجته. تضاعف الدخل الاسمي للفرد أكثر من ثلاث مرات ونصف بين 2019 و2025، وهو رقم يبدو مبهراً حتى يُقارن بمضاعف الأسعار الذي بلغ نحو 2.48 مرة في الفترة نفسها. أي أن الجزء الأكبر من النمو الاسمي كان تعويضاً عن التضخم لا زيادة في الرفاه.

والأهم أن القيمة الخارجية للدخل سلكت مساراً مستقلاً: ارتفعت حتى ذروة 4,295 دولاراً في 2022، ثم تراجعت إلى 3,574 دولاراً في 2024 بفقدان قدره 16.8% خلال عامين. وهذا التراجع يقيس شيئاً لا يقيسه مؤشر الأسعار المحلي: القدرة على شراء السلع المستوردة والسفر والعلاج والتعليم بالخارج، وهي مكونات وازنة في سلة الطبقة الوسطى.

## شكل (2): نصيب الفرد بالدولار وفق متوسط سعر الصرف السنوي

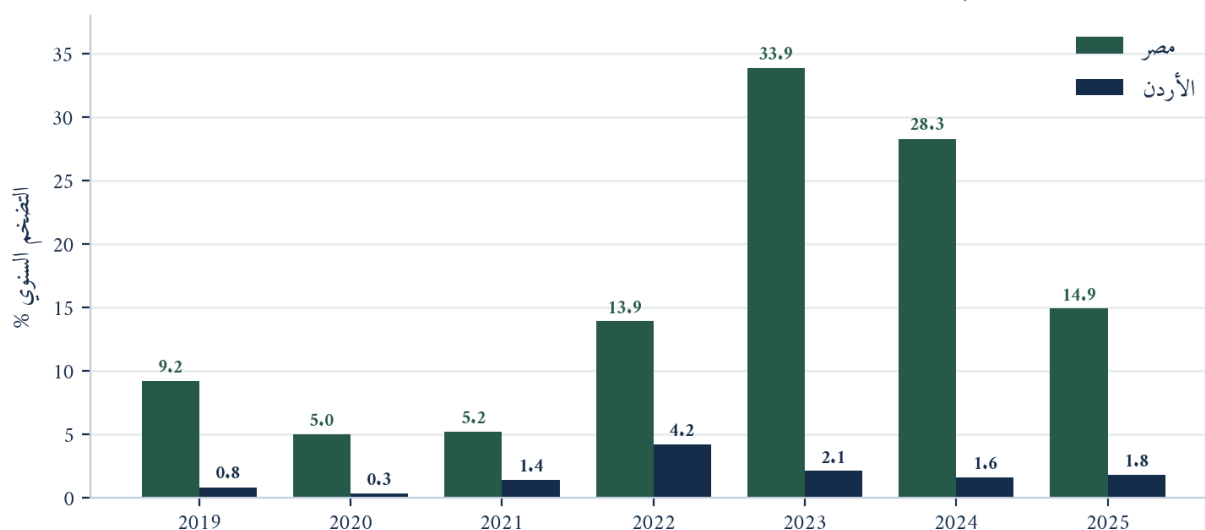


القيمة الخارجية للدخل — الأردن مستقر بحكم الربط، ومصر تفقد سُدُس قيمتها بين 2022 و2024.

## 3-4 فجوة التضخم بين الاقتصاديين

الفجوة بين البلدين في التضخم ليست فرقاً في الدرجة بل في النظام. فمتوسط التضخم الأردني على مدى الفترة نحو 1.7%، مقابل نحو 15.8% في مصر — أي أن الأسرة المصرية واجهت في سنة واحدة (2023) ما يعادل تضخم عقدين أردنيين. ونتيجة ذلك أن أي تحليل ضريبي يضع البلدين في المعادلة نفسها دون فصل الأثر النقدي عن الأثر الضريبي سيخلط بين متغيرين مستقلين تماماً.

## شكل (3): معدل التضخم — فجوة بنوية بين الاقتصادين



ذروة 2023 المصرية (33.9%) تجعل أي أثر ضريبي في تلك السنة ضئيلاً إحصائياً أمام الأثر النقدي.

## خامساً: بنية الضرائب غير المباشرة في البلدين

## 1-5 الأردن: ضريبة المبيعات العامة

تخضع ضريبة المبيعات العامة في الأردن لقانون ضريبة المبيعات العامة رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته، ويبلغ المعدل العام 16%، إلى جانب معدلات مخفضة وقوائم سلع معفاة أو خاضعة لمعدل صفري تشمل عدداً من السلع المعيشية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية والإيجار السكني. ولم يتغير المعدل العام خلال فترة الدراسة كلها، وهي حقيقة جوهرية لأنها تعني أن أي تغيير في القوة الشرائية الأردنية بين 2019 و2025 لا يمكن نسبته إلى تعديل في معدل ضريبة المبيعات.

في المقابل، شهدت الفترة تشديداً في الضريبة المباشرة: فقانون ضريبة الدخل رقم 38 لسنة 2018، الساري اعتباراً من مطلع 2019، خفض حدود الإعفاء الشخصي والعائلي وأخضع شرائح أوسع من الأفراد للضريبة، مع إعفاء إضافي مؤقت تناقص تدريجياً. أي أن الضغط الضريبي على الأفراد ارتفع في مستهل الفترة عبر القناة المباشرة لا عبر ضريبة المبيعات — وهذه تفرقة تُهمل كثيراً في النقاش العام.

## 2-5 مصر: ضريبة القيمة المضافة

تخضع ضريبة القيمة المضافة في مصر لقانون رقم 67 لسنة 2016 الذي حلّ محل ضريبة المبيعات، ويبلغ معدلها العام 14% اعتباراً من يوليو 2017 بعد أن كان 13% في سنة التطبيق الأولى، إلى جانب ضريبة الجدول على سلع وخدمات محددة وقوائم إعفاءات واسعة تشمل السلع الغذائية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية. والمعدل العام كذلك لم يتغير خلال فترة الدراسة.

غير أن مصر تتميز بعامل يغير النتيجة كلياً: اتساع القطاع غير المنظم الذي تشير التقديرات إلى أنه يستوعب نصيباً كبيراً من التشغيل والنشاط. ومعنى ذلك أن جزءاً معتبراً من الاستهلاك يقع خارج الوعاء أصلاً، فيتحمّل الجزء المنظم عبئاً نسبياً أعلى، وتزداد قابلية الوعاء للنزوح عند أي رفع في المعدل — وهي النقطة التي تُبنى عليها نتيجة القسم السابع.

## 3-5 المعدل المعلن مقابل العبء الفعلي

الخلط الأكثر شيوعاً في هذا الباب هو معاملة المعدل المعلن كأنه نسبة الضريبة إلى الدخل. وهذا غير صحيح متى كان السعر شاملاً للضريبة. فإذا كان الإنفاق الكلي شاملاً للضريبة يساوي  $E$ ، فإن القيمة الصافية للسلع هي  $E/(1+t)$  والضريبة هي  $E \cdot t/(1+t)$ .

| المعدل                                    | الأردن | مصر    |
|-------------------------------------------|--------|--------|
| المعدل العام المعلن (t)                   | 16%    | 14%    |
| نسبة الضريبة إلى الإنفاق الشامل $t/(1+t)$ | 13.79% | 12.28% |
| حصة الإنفاق الخاضع فعلياً (افتراض)        | 65%    | 55%    |
| العبء الفعلي على دخل الأسرة               | 8.97%  | 6.75%  |

| البند                      | الأردن   | مصر      |
|----------------------------|----------|----------|
| تغير المعدل خلال 2019-2025 | لا تغيير | لا تغيير |

#### ملاحظة مهنية — عن حصة الإنفاق الخاضع

نسبتا 65% و 55% افتراضان مُعلنان، لا رقمان رسميان. وقد قُدر استرشادًا ببنية الإنفاق الأسري في البلدين — حيث يشكّل الغذاء والسكن والصحة والتعليم حصة كبيرة وكثير منها معفى أو خاضع لمعدل صفري — وباتساع القطاع غير المنظم في مصر بدرجة أكبر. وأثر هذا الافتراض على النتائج خطّي ومباشر: فرفع الحصة الأردنية إلى 75% يرفع العبء الفعلي إلى 10.34%، وخفضها إلى 55% يخفضه إلى 7.59%. ولذلك عُرضت نتائج القسم التاسع على شكل مدى لا رقم واحد.

## سادساً: النموذج الحسابي: عبء ضريبة المبيعات على دخل الأسرة

### 1-6 صياغة النموذج

لتكن  $Y$  نصيب الفرد السنوي من الدخل بالعملة المحلية، ولتكن  $H = 5Y$  دخل الأسرة، ولترمز  $\theta$  إلى حصة الإنفاق الخاضع للضريبة، ويرمز  $t$  إلى المعدل العام. ففرض إنفاق الدخل بالكامل وشمول السعر للضريبة:

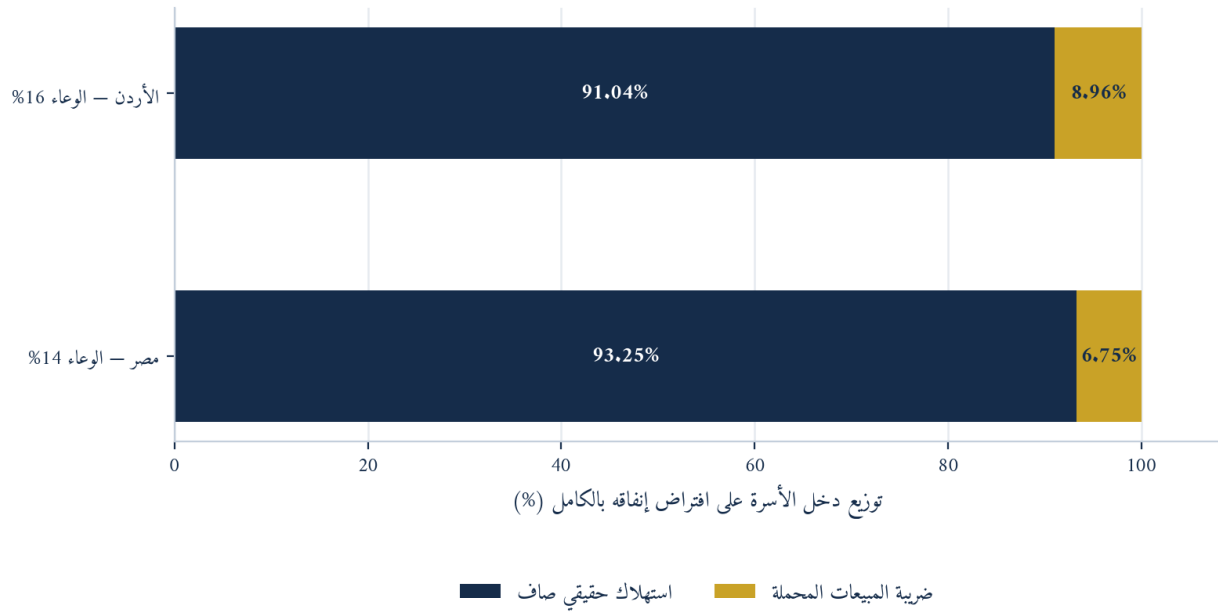
- الإنفاق الخاضع شاملاً للضريبة:  $E = H \times \theta$
  - الضريبة المحملة على الأسرة:  $T = H \times \theta \times t / (1+t)$
  - القيمة الصافية للسلع والخدمات المشتراة من الوعاء الخاضع:  $S = H \times \theta / (1+t)$
  - العبء الفعلي كنسبة من الدخل:  $\tau^* = \theta \times t / (1+t)$
  - مؤشر القوة الشرائية الحقيقية بعد الضريبة:  $PPI = [H / (1+t)] \div CPI$ ، منسوبًا إلى سنة الأساس
- وتجدر الإشارة إلى أن  $S$  هي عين ما يظهر في قائمة دخل الشركات بوصفه إيرادًا، لأن الضريبة المحصلة لا تُعد إيرادًا للبائع بل التزامًا تجاه الخزينة. وهذه الملاحظة المحاسبية البسيطة هي حلقة الوصل بين القسم السادس والقسم السابع.

### 2-6 تطبيق النموذج على سنة 2025

| المتغير                                    | الأردن (دينار) | مصر (جنيه) |
|--------------------------------------------|----------------|------------|
| نصيب الفرد من الدخل ( $Y$ )                | 3,368          | 183,150    |
| دخل الأسرة ( $H = 5Y$ )                    | 16,840         | 915,750    |
| حصة الإنفاق الخاضع ( $\theta$ )            | 65%            | 55%        |
| الإنفاق الخاضع شاملاً للضريبة ( $E$ )      | 10,946         | 503,663    |
| ضريبة المبيعات المحملة ( $T$ )             | 1,509.7        | 61,853     |
| القيمة الصافية المستلمة من الشركات ( $S$ ) | 9,436.3        | 441,810    |
| العبء الفعلي من الدخل ( $\tau^*$ )         | 8.97%          | 6.75%      |

الرقم الذي يستحق التوقف عنده ليس مقدار الضريبة بل موقعها من الدخل. فالأسرة الأردنية تُحوّل نحو تسعة في المئة من دخلها الكامل إلى الخزينة عبر قناة واحدة لا تظهر في أي إقرار ولا تحمل اسمها، وقبل أي ضريبة دخل أو اشتراك ضمان اجتماعي أو رسم خدمات. وهذا ما يجعل الضريبة غير المباشرة تراجعية بطبيعتها: لأنها تُحسب على الإنفاق، والإنفاق يستهلك نسبة أعلى من دخل الفقير منه من دخل الغني.

شكل (6): العبء الفعلي لضريبة المبيعات على دخل الأسرة

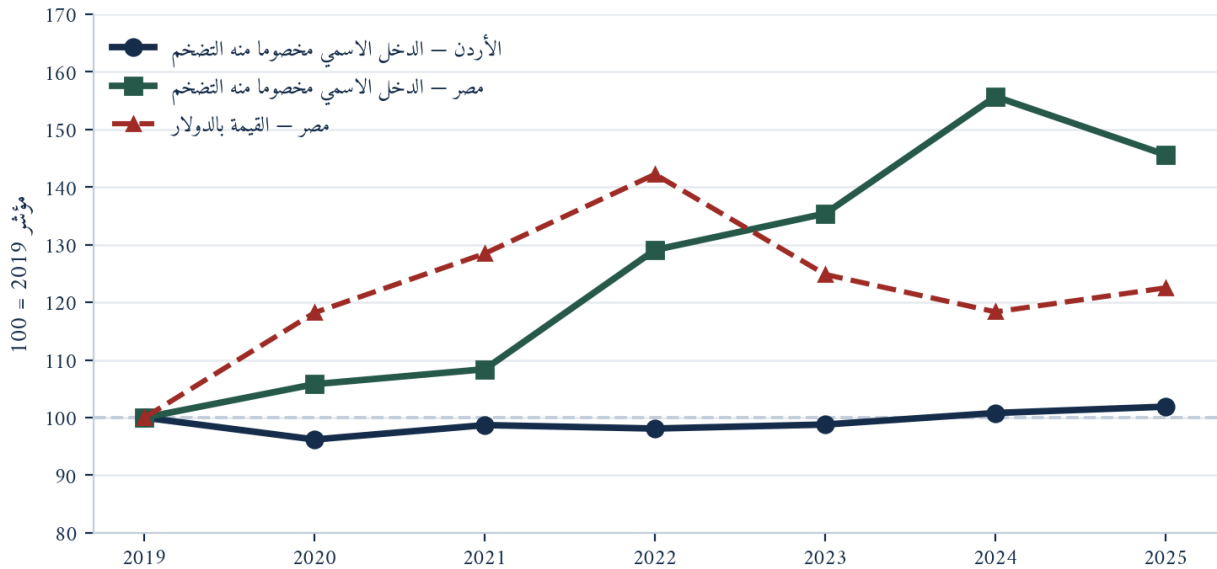


## 3-6 القوة الشرائية عبر الزمن

لأن المعدل لم يتغير في أي من البلدين خلال فترة الدراسة، فإن مسار القوة الشرائية بعد الضريبة يوازي مسارها قبلها تمامًا؛ الضريبة تحدد المستوى لا الميل. وهذه نتيجة تستحق التصريح بها لأنها تنفي — على مستوى هذه الفترة تحديدًا — الفرضية القائلة بأن تدهور القدرة الشرائية في البلدين كان مدفوعًا بضريبة المبيعات. المحرك كان في الأردن ركود الدخل الاسمي، وفي مصر التضخم والتعويم.

وبحساب المؤشر على أساس 2019 = 100، ينتهي الأردن عند 101.9 في 2025 — أي زيادة حقيقية تراكمية قدرها 1.9% على مدى ست سنوات، وهو ما يعادل نحو 0.31% سنويًا. أما مصر فينتهي مؤشرها الاسمي المخصوم بالتضخم عند 145.6، وهو رقم يتعارض مع كل الأدلة الميدانية عن الأجور الحقيقية، ويُعالج في القسم الثامن بوصفه فجوة قياس لا نتيجة.

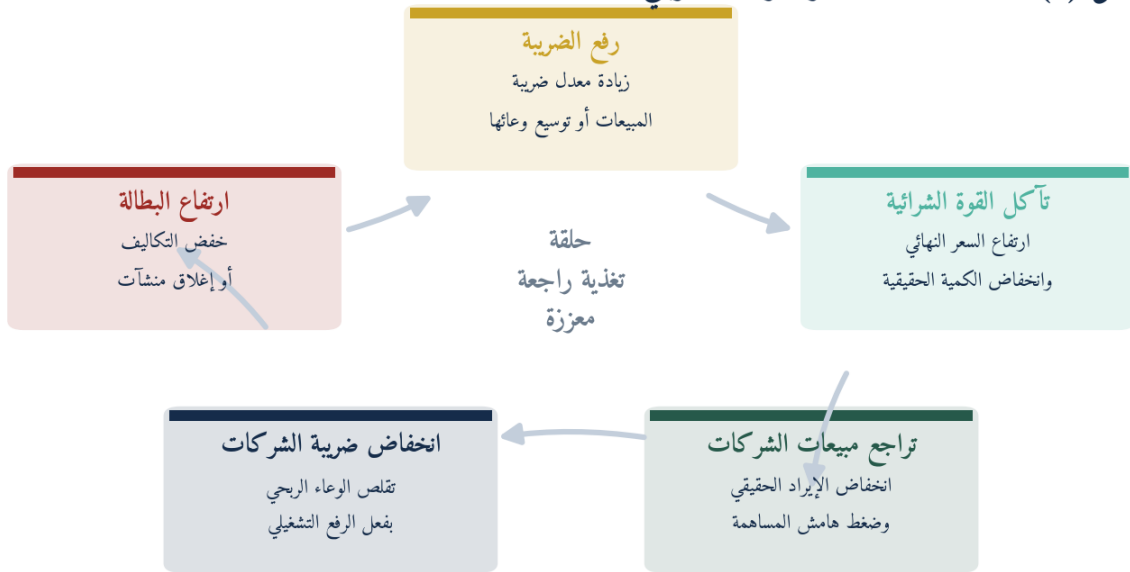
شكل (4): مؤشر القوة الشرائية — وفجوة القياس في الحالة المصرية



الخط الأردني يكاد يكون مسطحاً؛ والخط المصري يحتاج قراءة نقدية لا قراءة حرفية.

## سابعاً: الحلقة المغلقة: من الإنفاق إلى ضريبة الشركات إلى البطالة

شكل (5): الحلقة المغلقة — أثر الفراشة الضريبي



اتجاه الأسهم يمثل مسار الأثر لا حتمية وقوعه — وحجم كل أثر رهن بالمرونة المفترضة في القسم السابع

الحلقة كما تعمل: كل محطة مُدخل للتالية، والأخيرة تعود مُدخلًا للأولى.

## 7-1 النتيجة الأولى: زيادة الضريبة تنتقص من إيرادات الشركات بمقدارها بالضبط

بفرض ثبات الإنفاق الاسمي — وهو ما يترتب مباشرة على فرضية إنفاق الدخل بالكامل — فإن إيرادات الشركات الصافي من الضريبة هو  $S = E/(1+t)$  وعند رفع المعدل من  $t_0$  إلى  $t_1$  مع ثبات  $E$ ، يصبح:

$$\Delta S = E \times [1/(1+t_1) - 1/(1+t_0)] \text{ وهي كمية سالبة دائماً}$$

$$\Delta T = E \times [t_1/(1+t_1) - t_0/(1+t_0)] \text{ وهي كمية موجبة تساوي } |\Delta S| \text{ تماماً}$$

أي أن كل وحدة نقدية إضافية تدخل الخزينة من ضريبة المبيعات في هذا النموذج تخرج من إيرادات الشركات، لا من جيب المستهلك بمعنى تخفيض إنفاقه الاسمي. المستهلك يخسر الكمية، والشركة تخسر الإيراد، والخزينة تكسب الفارق. وهذه النتيجة صحيحة تحديداً تحت فرضية الإنفاق الكامل، وتضعف كلما ارتفع الميل للاختار.

## 7-2 من الإيراد إلى الربح: أثر الرفع التشغيلي

انخفاض الإيراد لا ينقل إلى الربح بنسبة صافي الهامش بل بنسبة هامش المساهمة (contribution margin)، لأن التكاليف الثابتة لا تتحرك مع المبيعات في الأجل القصير. فإذا كان هامش المساهمة  $cm$  وضريبة الشركات  $\tau_c$ ، فإن:

$$\Delta \text{الربح التشغيلي} = \Delta S \times cm$$

$$\Delta \text{حصيلة ضريبة الشركات} = \Delta S \times cm \times \tau_c$$

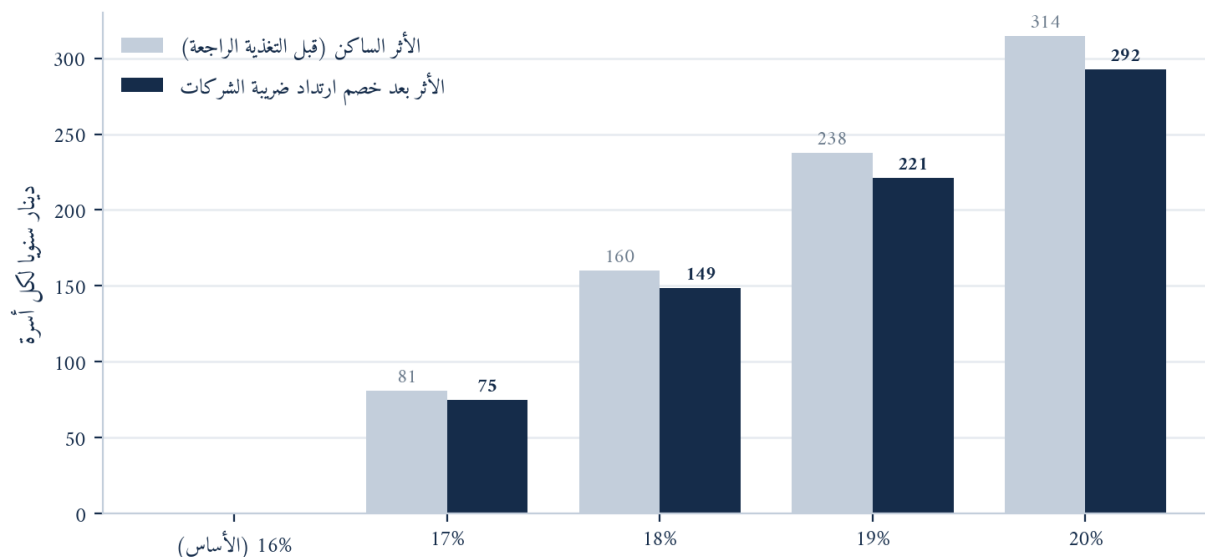
وتطبيق ذلك على الحالة الأردنية بمعدل ضريبة شركات عام 20% وهامش مساهمة مفترض 35%، فإن كل دينار تكسبه الخزينة من رفع ضريبة المبيعات يقابله فقدان 0.07 دينار من ضريبة الشركات في الجولة الأولى — أي أن معامل التخمين في الجولة الأولى يساوي  $cm \times \tau_c = 7\%$ .

## 7-3 السيناريو الكمي: رفع المعدل الأردني

| المعدل الجديد | الضريبة لكل أسرة (دينار) | المكسب الساكن | ارتداد ضريبة الشركات | الحصيلة الصافية |
|---------------|--------------------------|---------------|----------------------|-----------------|
| 16% (الأساس)  | 1,509.7                  | —             | —                    | —               |
| 17%           | 1,590.4                  | 80.7+         | 5.7-                 | 75.0+           |
| 18%           | 1,669.7                  | 160.0+        | 11.2-                | 148.8+          |

| المعدل الجديد | الضريبة لكل أسرة (دينار) | المكسب الساكن | ارتداد ضريبة الشركات | الحصيلة الصافية |
|---------------|--------------------------|---------------|----------------------|-----------------|
| 19%           | 1,747.6                  | 237.9+        | 16.7-                | 221.2+          |
| 20%           | 1,824.2                  | 314.5+        | 22.0-                | 292.5+          |

شكل (7): سيناريو رفع ضريبة المبيعات في الأردن — الحصيلة الصافية



الحلقة تقطع نحو 7% من المكسب في الجولة الأولى — تُخفّده ولا تلغيه.

## 4-7 المحطة الأخيرة: التوظيف

إذا اختارت المنشأة الدفاع عن هامشها بدل استيعاب الانخفاض، فإنها تحتاج إلى خفض تكاليف يعادل  $\Delta S \times cm$ . وحين تكون العمالة البند الأكثر مرونة — وهو الغالب في التجزئة والضيافة والخدمات الشخصية — يتحول جزء من هذا المبلغ إلى وظائف مفقودة. وعندئذ تنتقل الخسارة من صافي ربح الشركة إلى دخل الأسرة، فيعود النظام إلى نقطة البداية بوعاء أصغر.

ويجب هنا تجنب مبالغة شائعة: الشركة لا تسرح موظفًا مقابل كل انخفاض في المبيعات، بل تمتص جزءًا من الأثر عبر تخفيض الهامش أو تأجيل التوسع أو تجميد التعيين. ولذلك يكون الأثر الأول على التوظيف في الغالب أثرًا على التوظيف الجديد لا على القائم — وهو أثر لا تلتقطه إحصاءات البطالة سريعًا، وإن كان يظهر لاحقًا في معدلات بطالة الشباب والداخلين الجدد إلى السوق.

## 5-7 الشرط الرياضي لانقلاب الحلقة

لتكن الحصيلة  $R = \tau \cdot B$  حيث  $\tau = t/(1+t)$  والوعاء  $B$  دالة في  $t$ . فإن:

$$d\tau/dt = 1/(1+t)^2, \text{ وبما أن } dR/dt = B \cdot d\tau/dt + \tau \cdot dB/dt$$

$$\text{فإن } dB/dt < 1/[t(1+t)](B/1) - \text{الارتفاع طالما أن}$$

وتطبيق الحد على المعدلين القائمين: في الأردن  $5.39 = (1.16 \times 0.16)/1$ ، وفي مصر  $6.27 = (1.14 \times 0.14)/1$ . أي أن رفع المعدل بنقطة مئوية واحدة يبقى موجب الحصيلة ما لم يتقلص الوعاء بأكثر من 5.39% في الأردن أو 6.27% في مصر نتيجة ذلك الرفع وحده.

## وزن الدليل — ماذا يعني هذا الحد عمليًا؟

في النموذج المعروف، تقلص الوعاء الناتج عن رفع نقطة مئوية واحدة يبلغ نحو 0.85% فقط — أي أقل من سدس الحد الحرج. ومعنى ذلك أن الحلقة، عند هذه المرونات، تُخفّد المكسب ولا تعكسه.

لكن الحد يُبلّغ فعليًا في ثلاث حالات: حين يكون هناك بديل غير منظم قريب يهاجر إليه النشاط بدل أن يتقلص، وحين تكون هوامش المساهمة رقيقة بحيث تُخرج الزيادة منشآت من السوق كليًا، وحين يتراكم أثر الجولات الثانية على الأجور والدخل. والحالة الأولى هي الأشد صلة بالسياق المصري.

الاستنتاج المنضبط: القول بأن «رفع الضريبة يخفض الحصيلة» غير مدعوم عمومًا؛ والقول بأن «رفع الضريبة يزيد الحصيلة بمقدار الحساب الساكن» غير مدعوم كذلك. الصواب بينهما، ومقداره رهن بثلاثة معاملات قابلة للتقدير:  $\theta$  و  $cm$  و  $\tau c$ .

## ثامناً: ما تؤكد البيانات وما لا تؤكد

## 1-8 ما تؤكد

- أن العبء الفعلي لضريبة المبيعات على دخل الأسرة كبير ومستقر: نحو 9% في الأردن و6.8% في مصر، ويُقطع قبل أي ضريبة مباشرة.
- أن القوة الشرائية الحقيقية في الأردن كانت شبه ثابتة على مدى ست سنوات، بزيادة تراكمية لا تتجاوز 1.9%.
- أن القيمة الخارجية للدخل المصري فقدت نحو 16.8% بين ذروة 2022 وقاع 2024، وأن مضاعف الأسعار بلغ نحو 2.48 مرة خلال الفترة.
- أن معدل الضريبة غير المباشرة لم يتغير في أي من البلدين خلال 2019-2025، وأن التشديد الضريبي الأردني في مستهل الفترة جاء عبر ضريبة الدخل لا عبر ضريبة المبيعات.

## 2-8 ما لا تؤكد — ويجب ألا يُنسب إليها

لا تُثبت البيانات أن ضريبة المبيعات هي سبب تدهور القدرة الشرائية في أي من البلدين خلال هذه الفترة، لسبب بسيط: المتغير المُتهم لم يتحرك. ومن يقيم علاقة سببية بين متغير ثابت ونتيجة متحركة يخالف أبسط شروط الاستدلال.

كما لا تُثبت البيانات أن ارتفاع البطالة الأردنية بين 2019 و2021 عائد إلى الضريبة؛ فالمحرك المهيمن في تلك السنوات كان الإغلاق الوبائي وتوقف السياحة وسلاسل التوريد. ولا تُثبت أن انخفاض البطالة المصرية المُسجل يعكس تحسناً في نوعية التشغيل، إذ يترامن مع انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل واتساع التشغيل غير المنظم — وهما عاملان يخفضان المعدل المُعلن دون تحسن حقيقي.

## 3-8 فجوة القياس في الحالة المصرية

عاد المؤشر المصري المخصص بالتضخم إلى 145.6 نقطة، أي بزيادة حقيقية ظاهرية قدرها 45.6% منذ 2019. وهذه النتيجة لا تصمد أمام الفحص، ومصدرها ثلاثة عوامل يجب ذكرها بدل تمريرها.

1. الفجوة بين مُعامل انكماش الناتج ومؤشر أسعار المستهلك: فالناتج الاسمي يتضخم بمعامل انكماش يفوق تضخم سلة المستهلك في اقتصاد يمر بتصحيح حاد لأسعار الصرف والطاقة، ما يجعل قسمة الناتج الاسمي على مؤشر المستهلك تُنتج مبالغة منهجية.
2. تراجع حصة الأجور من الناتج: فحين ينمو الناتج الاسمي أسرع من كتلة الأجور، لا ينتقل النمو إلى دخل الأسرة. ونصيب الفرد من الناتج يستمر في الارتفاع بينما دخل الأسرة الفعلي لا يفعل.
3. توزيع الأثر: المتوسط الحسابي يُخفي التشتت. وارتفاع المتوسط مع اتساع التفاوت يمكن أن يتلازم مع تدهور وضع الشريحة الوسطى والدنيا، وهو ما تشير إليه بيانات الفقر والأجور الحقيقية.

## تحذير — قاعدة قراءة تُستخلص من هذه الحالة

حين يتعارض مؤشر مشتق من الحسابات القومية مع شواهد ميدانية متسقة عن الأجور والفقر والاستهلاك، فالأرجح أن الخلل في مطابقة المؤشر للسؤال لا في الشواهد. ولذلك تُقدّم النتيجة المصرية في هذه الورقة بوصفها حدّاً أعلى نظرياً للقوة الشرائية، لا تقديرًا لها. ومن يريد قياس رفاه الأسرة المصرية فعلياً فمرجه بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك ومسوح القوى العاملة، لا نصيب الفرد من الناتج.

## تاسعاً: تحليل الحساسية والسيناريوهات

## 1-9 حساسية العبء لحصة الإنفاق الخاضع

| حصة الإنفاق الخاضع (8) | العبء الفعلي — الأردن (16%) | العبء الفعلي — مصر (14%) |
|------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| 45%                    | 6.21%                       | 5.53%                    |
| 55%                    | 7.59%                       | 6.75%                    |
| 65%                    | 8.97%                       | 7.98%                    |
| 75%                    | 10.34%                      | 9.21%                    |
| 85%                    | 11.72%                      | 10.44%                   |

العلاقة خطية تمامًا في  $\theta$ ، ولذلك فإن أي خلاف على قيمة  $\theta$  يُترجم مباشرة إلى خلاف متناسب في النتيجة. وهذا يجعل تقدير حصة الإنفاق الخاضع أهم مُدخل في النموذج كله، وأولى ما ينبغي أن تنتجه الجهات الإحصائية بدقة إذا أُريد تقييم أثر أي تعديل ضريبي قبل إقراره.

## 9-2 حساسية الارتداد لهامش المساهمة

| هامش المساهمة (cm) | معامل التخمين ( $\text{cm} \times \tau c$ ) | الحصيلة الصافية من رفع نقطتين (دينار/أسرة) |
|--------------------|---------------------------------------------|--------------------------------------------|
| 25%                | 5.0%                                        | 152.0+                                     |
| 35%                | 7.0%                                        | 148.8+                                     |
| 45%                | 9.0%                                        | 145.6+                                     |
| 55%                | 11.0%                                       | 142.4+                                     |

يلاحظ أن أثر هامش المساهمة على الحصيلة محدود في الجولة الأولى: فحتى عند هامش مرتفع بلغ 55%، لا يتجاوز التخمين 11% من المكسب. ومعنى ذلك أن الحجة القائلة بأن رفع ضريبة المبيعات «يضر الخزينة» ضعيفة إذا اقتصرنا على قناة ضريبة الشركات وحدها. القناة التي تحمل الأثر الحقيقي هي نزوح الوعاء لا انكماشه.

## 9-3 سيناريو نزوح الوعاء إلى القطاع غير المنظم

لنفترض أن رفع المعدل بنقطتين مؤبطين يدفع نسبة  $m$  من الإنفاق الخاضع إلى قنوات غير مسجلة. عندئذ يصبح الوعاء الجديد  $(1 - m)\theta$ ، وتتحوّل النتيجة على النحو التالي:

| نسبة النزوح ( $m$ ) | الحصيلة الصافية (دينار/أسرة) | الحكم                 |
|---------------------|------------------------------|-----------------------|
| 0%                  | 148.8+                       | مكسب مخمّد بنسبة 7%   |
| 3%                  | 79.2+                        | مكسب متآكل بنحو النصف |
| 6%                  | 9.6+                         | مكسب يكاد يتلاشى      |
| 6.4%                | 0.0                          | نقطة الانقلاب         |
| 9%                  | 59.9-                        | خسارة صافية           |
| 12%                 | 129.5-                       | خسارة متسعة           |

هنا تظهر النتيجة الأهم في الورقة: نقطة الانقلاب لا تُبلّغ عبر انكماش الطلب، بل عبر هجرته. فيكفي أن ينزح نحو 6.4% من الإنفاق الخاضع إلى خارج المنظومة الرسمية حتى يتحوّل رفع نقطتين مؤبطين من مكسب صافٍ إلى خسارة صافية — علمًا بأن الحصيلة الإجمالية وحدها لا تنقلب إلا عند نزوح يقارب 9.6%، والفارق بين الرقمين هو بالضبط ما يضيفه ارتداد ضريبة الشركات. وهذا يفسّر لماذا تكون الحلقة أشدّ خطرًا في الاقتصادات ذات القطاع غير المنظم الواسع، حتى لو كان معدلها المعلن أدنى — وهو بالضبط الفارق البنوي بين الحالتين المصرية والأردنية.

### من الممارسة — ما الذي يجعل النزوح أرجح؟

ثلاثة عوامل ترفع احتمال النزوح عند أي رفع للمعدل: انخفاض كلفة التعامل نقدًا مقابل كلفة الالتزام، وضعف احتمال الضبط الميداني، ووجود منافس غير مسجّل يبيع السلعة نفسها في السوق نفسه. ولذلك فإن أثر أي رفع للمعدل لا يُقاس بمعزل عن حالة الإنفاذ والرقمنة. فرفع نقطة مؤبطين في بيئة عالية الالتزام والفوترة الإلكترونية ليس هو رفع نقطة مؤبطين في بيئة نقدية ضعيفة الضبط — وإن تطابق النص القانوني.

## عاشراً: التوصيات في السياسة الضريبية

### 10-1 على مستوى تصميم السياسة

- اعتماد التقدير الديناميكي لا الساكن في أي مذكرة تعديل ضريبي: أن يُرفق بكل مقترح رفع بيان يُقدّر أثر التعديل على الوعاء نفسه، وعلى حصيلة ضريبة الشركات، وعلى التشغيل — لا مجرد ضرب المعدل الجديد في الوعاء القائم.
- تقدير حصة الإنفاق الخاضع ( $\theta$ ) رسميًا ونشرها دوريًا، لأنها المُدخل الأكثر تأثيرًا في تقدير العبء، وغياها يجعل النقاش العام كله تخمينيًا.

- توسيع الوعاء قبل رفع المعدل: فمعالجة النزوح ورفع الالتزام يزيدان الحصيلة دون تحميل عبء إضافي على الملتزمين أصلاً، بينما رفع المعدل يفعل العكس تماماً — يزيد العبء على الملتزم ويغري غير الملتزم بالبقاء خارج المنظومة.
- مراجعة قوائم الإعفاء بمنطق التوزيع لا بمنطق الحصيلة: فالإعفاء العام على سلعة يستفيد منه الغني بمقدار استهلاكه لا بمقدار حاجته، وقد يكون التحويل النقدي المستهدف أكفاً من الإعفاء الشامل في حماية الشريحة الأدنى.

## 10-2 على مستوى قياس الأثر

- التمييز الصريح في التحليل الرسمي بين الأثر الضريبي والأثر النقدي والأثر الصرفي. فالخلط بينها — كما في الحالة المصرية — يُنتج تشخيصاً خاطئاً يقود إلى علاج خاطئ.
- قياس القوة الشرائية بمسوح الدخل والإنفاق لا بنصيب الفرد من الناتج، والاكتفاء بالثاني مؤشراً اتجاهياً عند تعدد الأول، مع التصريح بحدوده.
- نشر معدلات البطالة مع معدل المشاركة في قوة العمل جنباً إلى جنب، لأن انخفاض المعدل الأول مع انخفاض الثاني ليس تحسناً بل انسحاباً من السوق.

## 10-3 على مستوى المنشأة ووظائف الحكومة

- إدراج مخاطر التعديل الضريبي ضمن سجل مخاطر المنشأة بوصفها مخاطر بيئة خارجية، مع تقدير حساسية هامش المساهمة لتغير المعدل، لا الاكتفاء بمتابعة الامتثال.
- بناء نموذج تسعير يفصل صراحةً بين السعر الصافي والضريبة، حتى تعرف الإدارة أي جزء من تراجع الطلب يعود إلى قرارها التسعيري وأي جزء يعود إلى التعديل الضريبي.
- على وظيفة التدقيق الداخلي أن تختبر اكتمال احتساب الضريبة وتوقيت توريدها، وأن تختبر كذلك أثر التعديلات الضريبية على افتراضات الموازنة — فالفجوة بين الموازنة المعتمدة والواقع بعد التعديل مصدر شائع لانحرافات لا تُشخص بشكل صحيح.

## حادي عشر: الخلاصة

تُثبت هذه الورقة أمرين وتنفي ثالثاً. تُثبت أن العبء الفعلي لضريبة المبيعات على دخل الأسرة أقل من المعدل المعلن لكنه يقع على الدخل كاملاً: نحو 8.97% في الأردن و6.75% في مصر بالفرضيات المعتمدة، وقبل أي ضريبة مباشرة. وتُثبت أن الحلقة التي وصفها عنوان الورقة قائمة فعلاً ويمكن اشتقاقها رياضياً: كل زيادة في ضريبة المبيعات تُقتطع حرفياً من إيرادات الشركات تحت فرضية الإنفاق الكامل، ثم تنتقل إلى الربح مُضخمة بالرفع التشغيلي، ثم إلى قرار التوظيف، ثم تعود إلى الوعاء.

وتنفي الورقة أن هذه الحلقة تعكس الحصيلة في الظروف العادية. فعند المرونات المعقولة يبلغ التخمين نحو 7% من المكسب في الجولة الأولى، بينما يقتضي انقلاب الإشارة تقلص الوعاء بأكثر من 5.39% لكل نقطة مئوية في الأردن و6.27% في مصر — وهو حد لا يُبلغ بانكماش الطلب وحده. الذي يبلغه هو النزوح: فنزوح نحو 6.4% من الإنفاق الخاضع إلى خارج المنظومة كافٍ لتحويل رفع نقطتين مؤبطين من مكسب صافٍ إلى خسارة صافية.

وتبقى النتيجة الأهم أن الضرر الحقيقي لا يُقاس حيث تُقاس الحصيلة. فالخزينة قد تسجل نمواً في الإيراد بينما تكون الأسرة قد خففت كميته المستهلكة، والمنشأة قد جمّدت تعييناتها، وجزء من النشاط قد انتقل إلى الظل. ومن يقيس نجاح السياسة الضريبية بخانة الإيرادات وحدها سيقراً هذه الحالة نجاحاً. أما من يقرأ النظام كحلقة — وهذا هو معنى أثر الفراشة — فسيروى أن ما كُسب في خانة قد خُصم من خانات أخرى لا تظهر في الموازنة نفسها.

ولهذا فإن التوصية الجوهرية للورقة ليست «لا ترفعوا الضريبة»، بل: لا تقدروا أثرها تقديرًا ساكنًا. فالفارق بين التقديرين ليس تفصيلاً فنياً، بل هو الفارق بين سياسة تعرف كلفتها وسياسة تكتشفها بعد فوات الأوان.

## الملحق (أ): قائمة المصطلحات ثنائية اللغة

| المصطلح بالعربية      | المقابل بالإنجليزية            | الدلالة في سياق هذه الورقة                                                                       |
|-----------------------|--------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------|
| أثر الفراشة           | Butterfly Effect               | حساسية النظام للشروط الابتدائية بحيث يُنتج تغيير صغير أثرًا تراكميًا كبيرًا عبر حلقة تغذية راجعة |
| التقدير الساكن        | Static Estimation              | تقدير أثر التعديل الضريبي بضرب المعدل الجديد في الوعاء القائم دون افتراض تغييره                  |
| التقدير الديناميكي    | Dynamic Estimation             | تقدير يأخذ في الحسبان استجابة الوعاء نفسه للتعديل                                                |
| العبء الفعلي          | Effective Tax Burden           | نسبة الضريبة المدفوعة فعليًا إلى الدخل، لا إلى الوعاء                                            |
| انتقال العبء الضريبي  | Tax Incidence                  | توزيع العبء الفعلي بين المستهلك والمنتج بحسب مرونتي العرض والطلب                                 |
| هامش المساهمة         | Contribution Margin            | الإيراد ناقص التكاليف المتغيرة؛ وهو النسبة التي ينتقل بها تغيير المبيعات إلى الربح التشغيلي      |
| الرفع التشغيلي        | Operating Leverage             | تضخيم أثر تغيير المبيعات على الربح بفعل وجود تكاليف ثابتة                                        |
| مرونة الوعاء الضريبي  | Tax Base Elasticity            | نسبة التغيير في الوعاء إلى التغيير في المعدل                                                     |
| منحنى لافر            | Laffer Curve                   | العلاقة غير الخطية بين معدل الضريبة والحصيلة، وما يترتب عليها من وجود معدل أقصى للحصيلة          |
| نزوح الوعاء           | Base Migration                 | انتقال النشاط من القطاع المنظم إلى غير المنظم بدل انكماشه                                        |
| القطاع غير المنظم     | Informal Sector                | النشاط الاقتصادي غير المسجل والخارج عن نطاق التحصيل الضريبي                                      |
| القوة الشرائية        | Purchasing Power               | كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة من الدخل الاسمي                                       |
| مُعامل انكماش الناتج  | GDP Deflator                   | مؤشر أسعار يغطي كل مكونات الناتج، ويختلف عن مؤشر أسعار المستهلك                                  |
| الضريبة التراجعية     | Regressive Tax                 | ضريبة تمثل نسبة أعلى من دخل الفئات الأدنى دخلًا                                                  |
| الميل الحدي للاستهلاك | Marginal Propensity to Consume | نسبة ما يُنفق من كل وحدة إضافية من الدخل                                                         |

## الملحق (ب): المراجع وقائمة المصادر

### أولاً: المصادر التشريعية

- قانون ضريبة المبيعات العامة الأردني رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته، والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه بشأن السلع المعفاة والخاضعة للمعدل الصفري.
- قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 38 لسنة 2018، الساري اعتباراً من 1 يناير 2019.
- قانون ضريبة القيمة المضافة المصري رقم 67 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

### ثانياً: المصادر الإحصائية

- البنك الدولي — مؤشرات التنمية العالمية (WDI): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومتوسط سعر الصرف الرسمي.
- صندوق النقد الدولي — قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، إصدارات 2024-2026.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية — الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومسح العمالة والبطالة، ومسح دخل ونفقات الأسرة.
- البنك المركزي الأردني — النشرة الإحصائية الشهرية وبيانات سعر الصرف الثابت.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر) — الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونشرات القوى العاملة.
- البنك المركزي المصري — بيانات أسعار الصرف ومعدلات التضخم المنشورة.

### ثالثاً: الإطار النظري

- أدبيات الضرائب المثلى ابتداءً من قاعدة رامزي (Ramsey Rule) في توزيع العبء عكسياً مع المرونة.
- أدبيات منحني لافر ومرونة الدخل الخاضع للضريبة (Elasticity of Taxable Income) في تقدير الاستجابة السلوكية للمعدلات.
- أدبيات انتقال العبء الضريبي (Tax Incidence) في تحديد الموزع الفعلي للعبء بين طرفي المعاملة.
- أدبيات المضاعف المالي (Fiscal Multiplier) في تقدير أثر الجولات الثانية على الدخل والتشغيل.

### ملاحظة مهنية — ملاحظة بشأن دقة الأرقام

السلاسل المعروضة في القسم الرابع مُقَرَّبَةٌ، ومصادرها تختلف فيما بينها بهوامش تعود إلى اختلاف تقديرات السكان وسنة الأساس وطريقة التحويل. وقد اختيرت سلسلة واحدة متسقة لكل بلد وطُبِّقَت الطريقة نفسها على الاثنين لضمان قابلية المقارنة. ولذلك ينبغي التعامل مع المستويات المطلقة بوصفها تقديرات في حدود  $\pm 5\%$ ، بينما تبقى النسب والاتجاهات ونتائج النموذج — وهي جوهر الورقة — غير حساسة لهذا الهامش.

أحمد أبو منيع

CIA · FMVA · CBCA · CFM · CRCM · FTIP

راكم أحمد خبرة عملية ممتدة في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية والامتثال التنظيمي، عبر مؤسسات متنوعة في دول الخليج والأردن. ينصب اهتمامه على تحويل الأطر النظرية إلى أدوات عملية قابلة للتطبيق، وعلى بناء مخرجات مهنية عالية الجودة تخدم صانع القرار فعلاً لا شكلاً.

يجمع بين عمق في حوكمة المخاطر والامتثال (GRC) وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، وخبرة في تدقيق نظم المعلومات والمراجعات التنظيمية أمام الجهات الرقابية في المنطقة. ويستند في عمله إلى المعايير والأطر الدولية المعتمدة، من ISO 31000 وإطار COSO إلى المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، مع حرص على مواءمتها مع البيئة التنظيمية المحلية في كل بلد.

يحمل عددًا من الشهادات المهنية الدولية، من بينها شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)، ومحلل النمذجة والتقييم المالي (FMVA)، ومحلل الائتمان والمصرفية المعتمد (CBCA)، إلى جانب مؤهلات في الإدارة المالية وإدارة المخاطر والامتثال. هذا التنوع يمنح طرحة زاوية تكاملية تربط المخاطر بالمال وبالحوكمة في آنٍ واحد.

معلومات التواصل

[Ahmad.abumanie@outlook.com](mailto:Ahmad.abumanie@outlook.com)

# Free Consultant

[free-consultant.com](http://free-consultant.com)

## لا تُقدِّروا أثر الضريبة تقديرًا ساكنًا

الفارق بين التقدير الساكن والتقدير الديناميكي هو الفارق بين سياسة تعرف كلفتها وسياسة تكتشفها بعد فوات الأوان

لطلب نسخة قابلة للتشغيل من النموذج بمُدخلات مخصصة:

[ahmad.abumanie@outlook.com](mailto:ahmad.abumanie@outlook.com)